



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

30/11/2022

العدد الثالث: ص.ص 128-151

ISSN: XXXXXXXX

Issue: N3

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

العلاقات التّركيّة - السّورية "عوامل التأثير والتغيير"

2011 - 1998

Turkish - Syrian Relations "Factors of Impact and Change"

1998 - 2011

د. سامر عبد الهادي علي

أستاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر

المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية

اسطنبول تركيا

Dr. Samer Abd ALhadi ALI

Associate Professor of Modern and Contemporary History
Syrian Center for International Relations and Strategic Studies
Istanbul - TÜRKIYE

Email: Dr.samerali1982@gmail.com

ORCID: 0000-0001-6532-2850

المخلص:

قامت العلاقات بين تركيا وسورية منذ وقت مبكر باعتبارها دولة جارة، واهتمت تركيا بتوطيد العلاقات معها، لكن الكثير من العوامل أثرت في طبيعة هذه العلاقات، فمنذ إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923 من قبل مصطفى كمال أتاتورك، أخذ بترسيخ مبدأ "الانعزالية" في السياسة الخارجية لتركيا تجاه العالم العربي، والانفتاح بشكل كامل على الغرب، وفي عهد خليفته عصمت إينونو دخلت العلاقات التركية- السورية منعطفاً تاريخياً كبيراً من خلال ضم لواء اسكندرون إلى الأراضي التركية، وكان ذلك بدايةً لمرحلة طويلة من العلاقات المتوترة بينهما، وأسهمت قضايا أخرى مشتركة في زيادة التوتر ووصوله في بعض المراحل حدّ الصراع، وتتلخص قضايا التأثير الرئيسية هذه في ثلاث: "قضية لواء اسكندرون، قضية المياه المشتركة، القضية الكردية"، واستمرت هذه العلاقات بين توتر وخلافات حتى عام 1998 حيث تم توقيع اتفاق أضنة بين الجانبين، وشكّل نقطة تحول في العلاقات نحو التقدم والتطور حتى قيام الثورة السورية عام 2011، حيث وقفت تركيا إلى جانب الشعب السوري في الحرية ونيل حقوقه المشروعة، مما أعاد الصراع مع الحكومة السورية. لذلك يدرس هذا البحث السياق التاريخي للعلاقات التركية- السورية، والعوامل التي أثرت في طبيعة هذه العلاقات، وتقديم رؤية مستقبلية تخدم مصالح البلدين والشعبين معاً.

الكلمات المفتاحية: سورية، تركيا، العلاقات السورية- التركية، القضية الكردية، قضية لواء اسكندرون، قضية المياه المشتركة.



Abstract:

Relations between Turkey and Syria have been established since an early age as a neighboring country, and Turkey has been interested in consolidating relations with it, but many factors have affected the nature of these relations. Turkey towards the Arab world, and openness completely to the West, and during the era of his successor Ismet Inonu, Turkish-Syrian relations entered a major historical turning point by annexing the Iskenderun Brigade to Turkish territory, and this was the beginning of a long period of tense relations between them, and other common issues contributed to increasing tension. At some point, it reached the point of conflict. These main issues of influence are summarized in three: "The Iskenderun District issue, the joint water issue, and the Kurdish issue." These relations continued between tension and disagreements until 1998, when the Adana Agreement was signed between the two sides, and it constituted a turning point in relations towards progress and development until the outbreak of the Syrian revolution in 2011, when Turkey stood by the Syrian people in freedom and obtaining their legitimate rights, which re-established the conflict with the government. Syrian. Therefore, this research studies the historical context of Turkish-Syrian relations, the factors that affected the nature of these relations, and presents a future vision that serves the interests of both countries and peoples.

Keywords: Syria, Turkey, Syrian-Turkish relations, the Kurdish issue, the Iskenderun district issue, the joint water issue.

مقدمة:

خرجت بلاد الشام من يد الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918. ومع تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، تأسست دول عربية في الوطن العربي، بحكم سياسة التجزئة التي فرضتها الدول الاستعمارية، خاصةً في المشرق العربي، طبقاً لاتفاقية "ساكس- بيكو" عام 1916. وقامت أولى العلاقات بين تركيا وسورية منذ وقت مبكر باعتبارها دولة جارة، واهتمت تركيا بتوطيد العلاقات معها، إلا أن الكثير من العوامل أثرت في طبيعة هذه العلاقات سلباً أو إيجاباً، وظلت العلاقات بين مد وجزر عشرات السنوات حتى قيام الثورة السورية عام 2011 حيث اتخذت تركيا موقفاً موقفاً إلى جانب الشعب السوري في الحرية ونيل حقوقه المشروعة.

- أهمية البحث:

- 1- يُعدّ من الأبحاث القليلة التي تدرس السياق التاريخي للعلاقات التركية- السورية، والعوامل التي أثرت في طبيعة هذه العلاقات، وتقديم رؤية مستقبلية تخدم مصالح البلدين والشعبين معاً.
- 2- يجمع البحث في آنٍ معاً دراسة تاريخية للعلاقات التركية- السورية من جهة، والأحداث الحالية التي تشهدها المنطقة، وخاصةً الثورة السورية من جهةٍ أخرى.
- 3- دراسة العلاقات التركية- السورية تُتيح للباحثين وصناع القرار على السواء فرصة الاطلاع على تاريخ العلاقات بين البلدين، ومحاولة البناء على الإيجابيات، وتلافي السلبيات التي طرأت سابقاً على هذه العلاقات، كما تعود بالفائدة على القارئ والمتابع لأحداث منطقة "الشرق الأوسط" بشكلٍ عام، والمنطقة العربية بشكلٍ خاص.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على بلدين مهمين في "الشرق الأوسط"، سورية وتركيا، وأهمية العلاقات التي قامت بينهما في التاريخ المعاصر، ودراسة هذه العلاقات بشكل موضوعي لمعرفة أهم الأحداث التي أثرت إيجاباً أو سلباً في تطوير هذه العلاقات. وتتلخص أهداف البحث بالتالي:

- 1- دراسة تاريخية للعلاقات التركية- السورية بين عامي 1923 - 2011.
- 2- إبراز دور المتغيرات الداخلية، وانعكاسها على العلاقات بينهما سلباً أو إيجاباً.

- 3- إبراز دور المتغيرات الإقليمية على تطور العلاقات التركية- السورية.
- 4- التركيز على موقف تركيا من الثورة السورية، ودورها البناء أثناء الثورة.
- 5- إعطاء تصور مستقبلي للعلاقات بين البلدين، ومدى الاستفادة من التجارب السابقة للبناء عليها بما يخدم مصالح البلدين الجارين من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث بالسمة التي طبعت العلاقات التركية-السورية التي شهدت الكثير من التحولات والمتغيرات، وتباينت هذه العلاقات بين حكومة تركية وأخرى، وحكومة سورية وأخرى، تبعاً لأحوال كل بلد وأوضاعه وقضاياه، وما أفرزته هذه العلاقات من نتائج على البلدين الجارين.

- منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث المتبعة في الدراسات التاريخية والسياسية القائمة على دراسة الحدث من خلال المصادر والمراجع ذات الصلة، وتحليل المادة العلمية فيها، وإعادة دراسة وتقويم المادة التاريخية، وتوظيفها بالشكل الذي يخدم موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة.

أولاً: البُعد التاريخي للعلاقات التركية- السورية وعوامل التأثير فيها:

بعد إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923 من قبل مصطفى كمال أتاتورك، أخذ بترسيخ مبدأ "الانعزالية" في السياسة الخارجية لتركيا تجاه العالم العربي، والانفتاح بشكل كامل على الغرب¹، وفي عهد خليفته عصمت إينونو دخلت العلاقات التركية- السورية منعطفاً تاريخياً كبيراً من خلال ضم لواء اسكندرون إلى الأراضي التركية، وكان ذلك بدايةً لمرحلةٍ طويلةٍ من العلاقات المتوترة بينهما أسهمت قضايا أخرى مشتركة في زيادة التوتر ووصوله في بعض

¹ - الجميل، سيار. (1997). العرب والأترك "الانبعاث والتحديث من العثمنا إلى العلمنة"، ط1، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربي، 151.

المراحل حدّ الصراع. وتتلخص قضايا التأثير الرئيسية هذه في ثلاث: "قضية لواء اسكندرون، قضية المياه المشتركة، القضية الكردية".

1- قضية لواء اسكندرون:

كان لواء اسكندرون يتبع من الناحية الإدارية لولاية حلب زمن الدولة العثمانية، وبعد خروج العثمانيين من سورية بقي تابعاً لولاية حلب حتى عام 1926 حيث جرى فصله عنها إدارياً، وصار يُعرف باسم لواء اسكندرون، وأصدرت الحكومة السورية قانون التنظيمات الإدارية السوري رقم 5/ لعام 1936 عدّت فيه لواء اسكندرون محافظة سورية كبقية المحافظات الأخرى².

بعد توقيع معاهدة استقلال سورية مع فرنسا عام 1936 احتجت تركيا بسبب اعتبار لواء اسكندرون جزءاً من سورية، ونُقلت القضية إلى عصبة الأمم، فأوصى مجلس العصبة بإعطاء اللواء استقلالاً ذاتياً في إدارة أموره الداخلية، على أن تقوم الحكومة السورية بتمثيله خارجياً³. وفي 31 تموز 1938 جرت انتخابات برلمانية في اللواء أسفرت عن فوز الأتراك ب/22/ مقعداً من أصل /40/ مقعداً في برلمان اللواء⁴، وفي الثاني من آب 1938 عقد برلمان اللواء جلسة أطلق فيها على لواء اسكندرون اسم "دولة هاتاي"، وانتُخب "طيفور سوكن" رئيساً، وأصبحت مدينة أنطاكية عاصمة له⁵. وفي 23 حزيران 1939 اعترفت فرنسا لتركيا بضم اللواء، وعدّته جزءاً من الجمهورية التركية، وبناءً عليه قامت تركيا بإلحاق اللواء بها نهائياً في 30 حزيران من العام نفسه⁶.

أضافت قضية لواء اسكندرون بعداً جديداً في توتير العلاقات بين البلدين التي لم تكن إيجابية أصلاً، وأثّرت في سياسة البلدين تجاه بعضهما، حيث بقيت سورية تعدّه جزءاً منها. وهو ما أكدّه تقرير أعدته رئاسة الأركان التركية عام

² - التلوي، محمد عبد العاطي. (2011). السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 - 2008، رسالة

ماجستير، غزة، جامعة الأزهر، 17 .

³ - رضوان، وليد. (2006). العلاقات العربية التركية، ط1، بيروت، شركة المطبوعات، 85 .

⁴ - دلي، خورشيد حسين. (1999). تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، 50.

⁵ - النايف، حسام. (2013). لواء اسكندرون، دمشق، وزارة الثقافة، 12.

⁶ - رضوان. (2006)، 88.

1980 جاء فيه: "إنّ سورية لم تعترف بضم تركيا لهاتاي، ولا بالاتفاقية التي وقعها الجانبان التركي والفرنسي في حزيران عام 1936، وتواصل إظهار هاتاي ضمن حدودها الوطنية"⁷.
عادت القضية للواجهة خلال أزمة عام 1998 بين البلدين تركيا، الناجمة عن دعم النظام السوري لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا، وطلبت تركيا من سورية التوقف عن المطالبة باللواء، حيث وجه الرئيس التركي "سليمان ديميريل" خطاباً من لواء اسكندرون حذر فيه سورية من أي مطالبة باللواء. وسعت تركيا للحصول على تعهد من الحكومة السورية تعترف فيه بالسيادة التركية على لواء اسكندرون، وهو ما يبدو أنه قد تم من خلال اتفاقية أضنة بينهما في العام ذاته⁸.

2- قضية المياه المشتركة:

تعدّ قضية المياه من أهم القضايا المؤثرة في طبيعة العلاقات بين تركيا وسورية، ومعها العراق، نظراً لمحدودية مواردهم المائية التي تتمثل في نهري دجلة والفرات بشكلٍ رئيس، ومسألة اقتسام مياههما فيما بينهم⁹. وقد ظهرت هذه القضية منذ عام 1918 عندما تم إسقاط الخلافة العثمانية، وتشكّل دول جديدة في المنطقة "تركيا وسورية والعراق"، وأصبحت تركيا بحكم موقعها الجغرافي تتحكم بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات، وسورية تملك المجرى الأوسط، والعراق المجرى الأدنى، ونتيجة لذلك تغير الوضع القانوني للنهرين، من نهريين وطنيين إلى دوليين، وفرض ذلك على الأطراف المتشاطرة للمياه التعاون وعقد الاتفاقيات التي تنظم استغلال المياه في ما بينها¹⁰.

وبالرغم من جميع الاتفاقيات المشتركة التي حاولت أن تنظم عملية الإفادة المتوازنة لكل دولة من مياه الأنهار المشتركة، إلا أنّ هذه القضية بقيت تشكل عاملاً سلبياً ومؤثراً في طبيعة العلاقات التركية- السورية، وجرى في كثير

⁷ - المرجع السابق، 90.

⁸ - دلي. (1999)، 50.

⁹ - العبيدي، أميرة إسماعيل. (2010). إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2، 58.

¹⁰ - الجبوري، محمد علي محمد تميم. (2014). المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة

المستقبل العربي، العدد 419، 82.

من الأحيان ربط هذه القضية بالقضية الكردية ودور سورية في دعم حزب العمال الكردستاني من جهة، وقضية لواء اسكندرون من جهة أخرى، فقد تضمن الاتفاق الذي وُقِعَ في دمشق عام 1987، في أثناء زيارة "تورغوت أوزال" إلى سورية، مطالب أمنية تركية تخص "حزب العمال الكردستاني"، مقابل الموافقة على إمداد سورية بتدفق مائي قدره (500 م³ في الثانية)¹¹. وجرت بعد هذا الاتفاق مباحثات تركية-سورية على مستوى الخبراء المائتين استمرت لمدة شهرين، انصبت على تنفيذ مضمون الاتفاق، لكن دون تطوّر يُذكر، وعادت الحكومة التركية لتؤكد أنّ سورية لم تلتزم بتعهداتها الأمنية بما يخص حزب العمال الكردستاني، وهدد تورغوت أوزال عام 1989 بقطع المياه عن سورية إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية المعقودة بين الطرفين، ونتيجة لهذا التهديد ساءت العلاقات بين الجانبين، ووصلت نروتها في 13 كانون الثاني 1990 عندما أشرف أوزال بنفسه على إقفال نهر الفرات مدة شهر كامل لملء سد أتاتورك¹²، وبعد مضي الشهر عاد جريان المياه إلى وضعه الطبيعي، لكن تصوّر جديد برز في العلاقات التركية-السورية وهو إمكانية أن تكون قضية المياه سبباً لحرب مستقبلية محتملة بين الجانبين¹³.

حاولت تركيا بعد حرب الخليج الثانية احتواء الموقف المتوتر في المنطقة بما يخص مسألة المياه المشتركة، ودعا "تورغوت أوزال" إلى التعاون الإقليمي في مجال المياه، كما دعا إلى عقد "قمة مياه شرق أوسطية" عام 1991 بمشاركة جميع دول "الشرق الأوسط"، لكن هذه الدعوة لم تلقَ الإجابة من قبل سورية بسبب مشاركة "إسرائيل" فيه¹⁴، لكن تطوّر الأحداث الإقليمية، وخاصة في شمال العراق، والصراع المحتدم بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وعدم التوصل إلى صيغة مشتركة لحل قضية المياه، دفعت رئيس الحكومة التركية "سليمان ديميريل" إلى زيارة دمشق عام 1993 وقد جرى في هذه الزيارة البحث في مسألة الحقوق المائية العربية والتركية، وقد وعد ديميريل الحكومة السورية بحل نهائي لمشكلة تقاسم مياه النهرين قبل نهاية عام 1993، لكن هذا الاجتماع لم يُسفر عن شيء على أرض الواقع، إذ فشلت

¹¹ - روبنس، فيليب. (1993). تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، قبرص، دار قرطبة، 17.

¹² - العبيدي. (2010)، 61.

¹³ - رضوان. (2006)، 188.

¹⁴ - مجموعة من الباحثين. (2002). العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم الروسية،

ترجمة دار المساعدة السورية، دمشق، 262.

اللقاءات التالية للجان المشتركة في التوصل إلى اتفاق نهائي ينهي الخلاف بين الجانبين على مسألة تقاسم المياه¹⁵. وبين عامي 1994-1995 ازدادت العلاقات التركية- السورية سوءاً، إذ انخفض التدفق السنوي لمياه الفرات إلى سورية عام 1994 من (32 مليار م³) في السنة إلى (23 مليار م³) فقط، وعاد القلق السوري من إمكانية قيام تركيا بإغلاق مياه نهر الفرات كما فعلت عام 1990، وبعد توقيع رئيسة الحكومة التركية "تانسو شيلر" في 20 / 11 / 1995 اتفاقاً مع مجموعة شركات ومصارف أوروبية لتحويل بعض مياه الفرات إلى سد "بيرجيك"، والإعلان عن مناقصة لإنشاء سد "قره قامش"، أصبحت مشكلة تقاسم المياه مع سورية ذات سجل سياسي ودبلوماسي كبير بين الحكومتين السورية والتركية. وأصبح عمل اللجنة الفنية الثلاثية "التركية السورية العراقية"، التي بدأت أعمالها عام 1983، دون جدوى لعدم قدرتها على اتخاذ قرار ملزم للدول الثلاث، بسبب محدودية الصلاحيات الممنوحة لها من جهة، ووجود مجموعة من القضايا الأخرى المتعلقة بقضية المياه¹⁶.

بعد مجيء "نجم الدين أربكان" لرئاسة الحكومة التركية شهدت العلاقات التركية-السورية انخفاضاً في مستوى التوتر الحاصل بينهما، إلا أنّ الضغوط الكبيرة التي تعرض لها أربكان بسبب سياساته الإسلامية اضطرته إلى تقديم استقالته عام 1997، وعاد "مسعود يلماز" ليُشكل حكومة ائتلافية جديدة، لتعود مسألة التوتر في العلاقة مع سورية إلى الواجهة من جديد، فقد شدد الرئيس التركي "سليمان ديميريل" على "عدم قبول تركيا إصرار سورية والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة بشكلٍ متساوٍ بين الدول الثلاث"¹⁷، وبلغت الأزمة أوجها عام 1998، وكادت تصل حدّ النزاع المسلح بين الجانبين لولا أن تم التوصل أخيراً إلى اتفاق بين الجانبين عُرف باتفاق "أضنة"، الذي أنهى مرحلة تاريخية طويلة من التوترات والنزاعات صبغت العلاقات بينهما، ولتبدأ معها مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الثنائية، والتطور الإيجابي على الأصدى كافة.

¹⁵ - جمالو، علي. (1996). ثرثرة فوق الفرات "النزاع على المياه في الشرق الأوسط"، ط1، بيروت، دار رياض الريس، 91.

¹⁶ - المجذوب، طارق. (1999). المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، ط1، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 178.

¹⁷ - رضوان. (2006)، 286.

3- القضية الكردية:

تعدّ القضية الكردية إحدى أهم القضايا المعقدة في منطقة "الشرق الأوسط"، يعود ذلك إلى توزع الأكراد في أربع دول كبيرة في المنطقة "العراق وتركيا وإيران وسورية"، كما أنّ القضية الكردية لا تخص الأكراد وحدهم، بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم، لذلك تحولت من قضية محلية إلى إقليمية، وأضحت لها أبعاد غربية بوصفها أولوية أمنية في منطقة "الشرق الأوسط". وقد أدت القضية الكردية دوراً كبيراً ومؤثراً في العلاقات التركية- السورية، خاصة أنّ تركيا تعدّ القضية الكردية ذات أهمية خاصة، وتأثير كبير في الأمن القومي التركي، وكانت سبباً رئيسياً في توتير العلاقات بينهما مدة طويلة من الزمن، وصلت في بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع مسلح. فقد كانت سورية تقدم الدعم والحماية لعناصر حزب العمال الكردستاني PKK، وتسهل عملياته ضدّ تركيا¹⁸، ولاحتواء الأزمة بين البلدين قام رئيس الحكومة التركية "تورغوت أوزال" بزيارة دمشق عام 1987، وتشير مصادر تركية عدّة إلى أنّ اتفاقاً وُقِع في هذه الزيارة، تضمن مطالب أمنية تركية، مقابل الموافقة على إمداد سورية بتدفق مائي قدره /15,75/ مليار م³ في السنة، أما المطالب الأمنية التركية فهي:

- 1- تسليم المطلوبين من الطرفين إذا ثبت قيامهم بما يضر الأمن.
 - 2- إغلاق مكاتب حزب العمال، وطردهم "عبد الله أوجلان" من سورية.
 - 3- إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرده أمينه العام مع عناصره الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع في لبنان.
 - 4- حذف منطقة لواء اسكندرون من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياً.
- لم يمه هذا الاتفاق الأزمة بين البلدين حيث عادت الحكومة التركية لاتهام الحكومة السورية بعدم تنفيذ بنود الاتفاق، قائلة بأنّ "حزب العمال الكردستاني استأنف أوائل عام 1988 استخدام مخيماته في سورية"، وأنّ "المقاتلين الأكراد ظلوا يمشون عبر سورية لتنفيذ مهماتهم في تركيا"، وبناء عليه هدد أوزال عام 1989 بقطع المياه عن سورية إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية بين الجانبين التي تقضي بمنع النشاط الكردي من سورية. وبسبب تهديد أوزال هذا ساءت العلاقات

¹⁸- الضميري، عماد. (2002). تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 3.

التركية السورية بشكل كبير، وبلغت الأزمة ذروتها عام 1990 عندما أشرف الرئيس التركي "تورغوت أوزال" شخصياً على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل، بحجة ملء سد أتاتورك، وكان هذا الأمر أسلوب ضغط على سورية والعراق معاً لمنع وجود وتسلل المقاتلين الأكراد على أراضيها¹⁹.

جرت عدّة محاولات للتوصل لاتفاق ينهي هذه القضية وتأثيراتها على العلاقات بينهما إلا أن التوتر بقي السمة البارزة في العلاقات التركية- السورية، ووصل الأمر إلى حافة الانفجار عام 1998، حيث أعلن الكثير من القادة العسكريين والسياسيين في تركيا عن نفاذ صبرهم حيال الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني²⁰، وحذّر الرئيس التركي "سليمان ديميريل" في 4 / 10 / 1998 الحكومة السورية بالتزامن مع دفع تعزيزات عسكرية تركية كبيرة إلى الحدود السورية، وتم وضع خطة لتنفيذ ضربة عسكرية لسورية ولبنان. أما من الجانب السوري فقد التزمت الحكومة السورية الهدوء، ودعت إلى تغليب لغة الحوار بوصفه الأسلوب الوحيد لحل الأزمة بين البلدين، وبدأ العمل على تقريب وجهات النظر بين البلدين، وبوساطة مصرية، وصولاً إلى الشروع في مباحثات ثنائية لتسوية الأزمة أسفر عنها مباحثات أمنية تركية سورية في مدينة أضنة التركية بين 19 - 20 تشرين الأول 1998 أسفرت عن اتفاق "أضنة" الأمني في 21 تشرين الأول 1998²¹، الذي تضمن ثلاثة بنود أساسية:

1- اعتراف سورية بأنّ حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وتعهدوا بعدم السماح لهذا الحزب بحمل السلاح، أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية، وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى الأراضي السورية²².

2- اتفاق الجانبين على ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره انطلاقاً من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

¹⁹ - هلال، رضا. (1999). السيف والهلال "تركيا من أتاتورك إلى أربكان"، ط1، القاهرة، دار الشروق، 241.

²⁰ - ألتونيشيك، مليحة بنلي. (2010). تركيا بعيون عربية، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، د.ت، 9.

²¹ - الضميري. (2002)، 39.

²² - القدرة، محمود خليل يوسف. (2013). تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007 - 2012، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 109.

3- الإشراف على تنفيذ الاتفاق من خلال إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقرة، وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى²³.

وقد شكلت هذه الاتفاقية منعطفاً تاريخياً كبيراً في العلاقات بين الجانبين، وأسست لمرحلة جديدة من العلاقات، ظهرت تأثيراتها الإيجابية في الكثير من المجالات.

ثانياً: تطور العلاقات التركية-السورية "1998 - 2011":

شكل اتفاق "أضنة" عام 1998 نهاية مرحلة طويلة من الخلافات بين الجانبين من جهة، وبداية لتحول كبير في طبيعة العلاقات نحو التطور الإيجابي، وتعزيز العلاقات الثنائية من جهة أخرى.

1- تطور العلاقات على المستوى السياسي:

بدأت تركيا مطلع عام 1999، وضمن التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية، بتطبيع علاقاتها مع سورية، وجاء في تقرير لمؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية التركية المرتبطة، بوزارة الخارجية التركية، تحت عنوان "أن أوان تنظيم العلاقات" ما يلي: "يجب على تركيا أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سورية قبل اتفاق سورية على مشكلاتها مع أمريكا، ودرئها للخطر الإسرائيلي، لأنّ سورية بعد ذلك سوف تطالب تركيا بالشيء الكثير، لذلك يجب عقد الاتفاقيات الثقافية والتعليمية والسياحية، واتفاقيات المياه والأمن معها لكي تشعر بالطمأنينة من تركيا"²⁴.

عام 1999 أعلن الجانبان الاتفاق على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حل المشكلات التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين كافة، وأنّ هذا الاتفاق يُشكل نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، وبناءً عليه تواصلت العلاقات التركية- السورية بالتطور والتحسين، وذكرت صحيفة "ملايت" التركية عام 2000 في مقال لها تحت عنوان "نحو إعلان مبادئ بين تركيا وسورية"، بأنّ تركيا وسورية يعملان لإعلان مبادئ سياسية واقتصادية²⁵.

²³- محفوض، عقيل. (2011). العلاقات السورية- التركية "التحولات والرهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، الدوحة، 16.

²⁴- الضميري. (2002)، 40.

²⁵- محفوض، عقيل. (2011). العلاقات السورية- التركية "التحولات والرهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، الدوحة، 18.

عام 2000 قام "عبد الحليم خدام" نائب الرئيس السوري بأول زيارة على مستوى عالٍ إلى تركيا، أجرى فيها محادثات مع القيادة التركية، تعهد فيها البلدان بالعمل لصياغة "إعلان مبادئ" يُساعد على توجيه العلاقات المستقبلية بينهما، وقد عدت القيادة التركية هذه الزيارة خطوة جبارة وقفزة كبيرة إلى الأمام، وتمثل انفتاح تركيا تجاه العالم العربي. وجرى في حزيران 2002 التوقيع على اتفاق عسكري تركي-سوري شمل معظم المجالات العسكرية والصناعات الدفاعية، شكل هذا الاتفاق نقطة تحول إضافية في العلاقات بين البلدين²⁶.

جاء فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 ليعطي العلاقات دفعةً كبيراً إلى الأمام، وقام الرئيس السوري بشار الأسد مطلع عام 2004 بزيارة تركيا، وجرى توقيع الكثير من العقود والاتفاقات. وقبل نهاية عام 2004 قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة سورية، وفي دلالة واضحة على تطور العلاقات تم في هذه الزيارة تجاوز البروتوكولات الرسمية مما أعطى انطباعاً عن تطور العلاقات ووصولها مرحلة التنسيق الاستراتيجي²⁷.

عام 2010 وعلى إثر حادثة "أسطول الحرية" والعدوان الإسرائيلي عليها، توجه الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى اسطنبول لتقديم واجب العزاء للحكومة التركية. واستمرت العلاقات بالتقدم والتطور عام 2010 إلى أن بدأت الثورات في عدد من الدول العربية والتي أيدتها تركيا، وبدأت معها مرحلة الدفء في العلاقات التركية-السورية بالتراجع حتى مطلع عام 2011، حيث اندلعت الثورة السورية ضد نظام "بشار الأسد"، وقد ساندت تركيا الثورة منذ انطلاقتها، فكان هذا الموقف بداية النهاية لنحو عقد ونيّف من العلاقات المتميزة بين البلدين، لتبدأ العلاقات منذ هذا التاريخ بالتراجع الكبير والسريع وصولاً إلى مرحلة القطيعة²⁸.

2- منعكسات تطور العلاقات السياسية على المجالات الأخرى:

من الطبيعي أن تؤدي التطورات السياسية في العلاقات بين الدول إلى تطورات على مختلف الأصعدة الأخرى، وهذه ما ينسحب على العلاقات التركية-السورية، فقد أدى تحسن العلاقات السياسية بين الجانبين إلى تطورات كبيرة على

²⁶- القدرة. (2013)، 110.

²⁷- محفوظ. (2011)، 21.

²⁸- القدرة. (2013)، 120.

مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²⁹، وبالتالي حل الكثير من المشكلات التي كانت عالقة بين الجانبين في الحقب الماضية. وبدأت الزيارات بين الجانبين على الأوسع كافة، وصلت بين عامي 1998-2002 إلى ما يزيد عن 12 زيارة متبادلة لوفود ومسؤولين سياسيين وعسكريين واقتصاديين، منها زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية إلى تركيا عام 1999، تم فيها توقيع اتفاق تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي والبري والبحري والسكك الحديدية، وزيارة نائب الرئيس السوري "عبد الحليم خدام" عام 2000 إلى تركيا، أثمرت حزمة من الاتفاقيات منها "بروتوكول سياحي- ثقافي، ومذكرة تفاهم مشتركة لتطوير التعاون في مجال التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية، وإحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة، وفتح معبر حدودي جديد، وإعادة تشغيل خط حديد دمشق- استانبول، وإلغاء الأزواج الضريبي". ونتيجة لذلك ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بشكل لم تشهده قبل ذلك، فقد تجاوزت قيمة الصادرات السورية إلى تركيا 68% من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار، وتبوءت تركيا بالنسبة للصادرات السورية مركز الصدارة، كما تصدرت تركيا أيضاً دول جوار سورية على مستوى الواردات، إذ استحوذت وحدها على 59% من مجموع الواردات السورية³⁰.

وفي 19 حزيران 2002 وقع العماد "حسن تركماني" رئيس أركان الجيش السوري مع القيادة العسكرية التركية اتفاق التعاون العسكري بين الجيشين، شمل التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية³¹. كما انتقل تطور العلاقات إلى المستوى الشعبي حيث بدأت اللقاءات الشعبية بين البلدين أيام عيدي الفطر والأضحى على المنافذ الحدودية للبلدين دون تأشيرة خروج في أثناء هذه المدة، وذلك لتعزيز صلة الرحم من جهة، وتعزيز علاقات البلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة أخرى³².

²⁹- محفوض. (2011)، 10.

³⁰- غزالة، عهد. (2005). تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، جمعية العلوم الاجتماعية

والاقتصادية السورية، دمشق، 9.

³¹- محفوض. (2011)، 19.

³²- القدرة. (2013)، 113.

عام 2004 قام الرئيس السوري "بشار الأسد" بزيارة تركيا، أسفرت عن توطيد وتطوير العلاقات التركية- السورية على الأوسعدة كافة، كان من نتائجها تسليم سورية 70 عضواً من أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى تركيا³³، ولم تتوقف بعدها زيارات الوفود بين البلدين، فقام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في نيسان 2007 بزيارة مدينة حلب للمشاركة في افتتاح ملعب حلب الدولي. كما دخلت تركيا وسيطاً وراعياً لمفاوضات بين سورية و"إسرائيل" لأول مرة في التاريخ بهدف التوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين.

لقد أدى تطور العلاقات التركية- السورية في هذه المرحلة إلى درجة غير مسبوقة إلى توافق تركي سوري على مختلف قضايا المنطقة من جهة، وإلى انتقال الجانبين من مرحلة تطوير العلاقات وتنسيقها إلى مرحلة مأسسة هذه العلاقات من خلال تأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي"، وعقد أول اجتماع وزاري له في 13 / 10 / 2009، وفيه اتفق البلدان على إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، كما وقعا 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت مختلف المجالات "الدفاع والأمن، الزراعة والري، الاقتصاد والتجارة، التعليم والخارجية، النفط والثروة المعدنية، النقل والإسكان، الكهرباء والصحة والداخلية". تلاه اجتماع آخر للمجلس عام 2010، ثم أعقبه زيارة "رجب طيب أردوغان" إلى دمشق في 11 / 10 / 2010 لمناقشة إمكانية إصدار عفو عن نحو 2000 من أعضاء حزب العمال الكردستاني من أصل سوري³⁴، كل ذلك يدل على المستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين الجانبين بحيث لم يُعد هناك قضية لم يتم التطرق إليها، وإيجاد الصيغة المناسبة للتعامل معها، وهذا ما انعكس تقدماً كبيراً على الأوسعدة كافة.

ثالثاً: متغيرات العلاقات التركية- السورية عام 2011:

شهدت المنطقة العربية متغيرات متسارعة نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، فقد اندلعت الثورات في عدد من الدول العربية "تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسورية"، وأدت إلى الإطاحة بأنظمتها من جهة، وإلى تغيرات إقليمية ودولية كبيرة من جهةٍ أخرى، ولم تكن سورية بعيدة عن هذه الانفضاض العربية، إذ اشتعلت فيها الثورة ضد النظام السوري منتصف آذار 2011. ووجدت تركيا نفسها أمام متغيرات جديدة على حدودها الجنوبية مع سورية، وبالتالي كان لزاماً عليها اتخاذ

³³- محفوظ. (2011)، 21.

³⁴- المرجع السابق، 27- 28.

موقف واضح تجاه ما يجري على حدودها، خاصةً أنّ علاقاتها مع سورية شهدت في العقد الأخير تقدماً استراتيجياً كبيراً، إلا أنّ المتغيرات الجديدة هذه جعلت تركيا تُعيد النظر في علاقاتها مع سورية بعد أن اتخذت موقفاً مبدئياً وتاريخياً في دعمها للثورة السورية، ووقوفها إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب السوري.

1- موقف تركيا من الثورة السورية:

اتخذت تركيا منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفاً مبدئياً وثابتاً في تبني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة، وبدأت الحكومة التركية العمل باتجاه دفع الحكومة السورية إلى الانفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، ووجهت في سبيل ذلك الكثير من الرسائل والنصائح لرئيس النظام "بشار الأسد"³⁵، وأبدت دعمها الكامل واستعدادها التام لمساعدة الحكومة السورية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، وتقديم الإمكانيات اللازمة في سبيل تحقيق ذلك، منها: البدء فوراً في إصلاحات حقيقية تلبّي طموحات الشعب السوري، وتؤدي إلى تهدئة المتظاهرين الثائرين، وإجراء إصلاحات ديمقراطية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرّة ونزيهة، والتوقف عن قتل المتظاهرين، وسحب الدبابات من المدن السورية، وإعادة الجيش إلى ثكناته. إلا أنّ النظام السوري استمر رغم ذلك في نهجه القمعي والدموي في وجه المنتفضين ضده. هذا التعتت للنظام السوري، ورفضه لجميع النصائح والمشورات التي قدمتها تركيا له، دفع تركيا إلى التخلي عن نهجها هذا مع النظام السوري، والاتجاه نحو موقف مماثل لمعظم الدول العربية والغربية في فرض العقوبات عليه، والموافقة على كل ما تتخذه الأسرة الدولية بحق النظام السوري على المستويات كافة. ويمكن القول إنّ الموقف التركي من الثورة السورية منذ بدايتها عام 2011 مرّ بثلاث مراحل رئيسية هي:

- مرحلة التواصل المباشر مع النظام السوري: نتيجةً للعلاقات المتميزة التي قامت في السنوات القليلة الماضية، وجدت تركيا أنّ من مصلحة الجانبين أن تقدم الحلول للنظام السوري بهدف تجاوز مؤثرات هذه الثورة في سورية والمنطقة عموماً، فطالبت النظام السوري بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وأبدت الحكومة التركية استعدادها لتأمين جميع وسائل الدعم لتحقيق الإصلاحات³⁶، وأصدرت الخارجية التركية بياناً في 25 / 3 / 2011 أكدت فيه العلاقات الراسخة التي

³⁵ - القدرة. (2013)، 125.

³⁶ - العدوان، طایل يوسف. (2013). الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، جامعة

تربط تركيا مع سورية، وأصدرت بياناً آخر في 22 / 4 / 2011 طالبت فيه النظام السوري بإجراء عدد من الخطوات لتجنب الأسوأ، كما أجرى رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" اتصالاً هاتفياً مع "بشار الأسد" في 26 / 4 / 2011 أعرب فيه عن المخاوف التركية من استمرار العنف في البلاد، مطالباً إياه بتقديم الإصلاحات المطلوبة³⁷.

- مرحلة التراجع: نتيجة استمرار النظام السوري في سلوكه الاستبدادي، واتساع رقعة التظاهرات في معظم المدن السورية، وارتفاع أعداد الشهداء من المدنيين، وعدم تعامل النظام السوري مع النصائح التركية بجدية، بدأت تركيا تعيد حساباتها وتخطو خطوات عدة إلى الوراء في علاقاتها مع النظام السوري، بعد أن فشلت جميع محاولاتها لدفع النظام إلى تغيير سياساته وتحقيق الإصلاحات في البلاد، وهذا ما حدا بتركيا إلى تغيير لهجتها المتبعة سابقاً، وأخذت بممارسة الضغوط على النظام السوري بشكل كبير وعلى جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، فدعمت جميع القرارات التي أصدرتها الهيئات الدولية والإقليمية ضدّ النظام السوري، وأعلنت تركيا في مناسبات عدّة بأنها مضطرةٌ للقيام بما يجب عليها من خلال النهوض بمسؤولياتها تجاه ما يجري من أعمال وحشية بحق الشعب السوري، كما دعمت تركيا المعارضة السورية، وفتحت لهم أبوابها، واحتضنت اجتماعاتها، وسمحت لها بإقامة المؤسسات على أراضيها³⁸.

- مرحلة القطيعة: لم تنفع الوسائل التي انتهجتها تركيا في دفع النظام السوري لتغيير أسلوبه القمعي، بل أمعن في قتله للشعب، وبناءً عليه أدركت القيادة التركية بأن لا جدوى من السياسة المتبعة مع هكذا نظام، ورأت ضرورة قطع العلاقات معه بشكل تام، والتوجه في طريق آخر تماماً وهو التبني الكلي للمعارضة السورية من جهة، والعمل مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه تغيير هذا النظام إلى نظام ديمقراطي يُعيد الحقوق ويحفظ البلاد. وجاءت الفرصة لتركيا لتقطع علاقاتها كاملاً مع النظام السوري على إثر قيام النظام السوري وميليشياته بمجزرة مروّعة في مدينة الحولة قرب بريف حمص، تسببت هذه المجزرة بإدانة عالمية واسعة، وقررت معظم الدول طرد سفراء النظام من بلدانها، فأعلنت على إثرها الحكومة التركية عن قرارها بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 31 / 5 / 2012، وأضافت الخارجية

الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 105.

³⁷- وكالة الأناضول للأبناء 26 / 4 / 2011.

³⁸- العدوان. (2013)، 106.

التركية في بيانها: "إنّ قتل 110 من المدنيين في الحولة بينهم 50 طفلاً يُعدّ جريمة ضدّ الإنسانية لا يمكن أن تمر دون عقاب"، وأشار البيان إلى "أنّ تركيا والمجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ خطوات أكثر صرامة إذا واصل النظام السوري استخدام العنف ضدّ المدنيين"³⁹.

كما عملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي، وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سورية، ووصل الأمر عند تركيا إلى نشر قواعد صواريخ "الباتريوت" التابعة لحلف شمال الأطلسي "الناتو" على حدودها الجنوبية، وهو ما كان يخشاه النظام السوري على الدوام⁴⁰.

2- موقف النظام السوري من الدور التركي في الثورة السورية:

أبدى النظام السوري بشكل عام ومنذ اللحظة الأولى للثورة السورية تجاهلاً كبيراً لجميع الدول التي حاولت إقناعه بضرورة التعامل مع المتظاهرين بشكل سلمي، والاستماع لمطالبهم، وإجراء الإصلاحات المطلوبة، وكان على رأس هذه الدول تركيا، وقد وصف النظام السوري ما يحدث بالمؤامرة الكبرى عليه، وبالتالي فإنّ كل من يدعم المتظاهرين من الدول فهو يدعم الإرهاب على حدّ زعمه، وهذا ما ساقه النظام السوري على تركيا، إذ تجاهل جميع النصائح التي قدمتها له تركيا من جهة، وعدّ الحكومة التركية "داعمة للإرهاب والإرهابيين" من جهةٍ أخرى، وأنّ عليها التوقف عن دعم هؤلاء المتظاهرين "الإرهابيين"⁴¹، وأخذ النظام السوري، على لسان مسؤوليه وإعلامه، بتوجيه الاتهامات للحكومة التركية بسبب موقفها المؤيد للثورة، ولم يدع النظام السوري مناسبةً إلا وهاجم تركيا وحكومتها من خلالها، ففي 7 / 11 / 2011 وصف السفير السوري في طهران "حامد حسن" موقف الحكومة التركية من الأحداث في سورية بأنه "مثير للشكوك"، وقال: "إنّ الموقف التركي أدهش الجانب السوري، وإنّ تصريحات المسؤولين الأتراك أثارت استغراب القيادة السورية،

³⁹- صحيفة الرياض، العدد 16047 ، 31 مايو 2012.

⁴⁰- الجزيرة نت، السبت 5 / 1 / 2013.

⁴¹- العدوان. (2013)، 109.

وإنّ الشعب السوري لا يرى مبرراً لتنظيم مؤتمرات للمعارضة السورية في تركيا"، جاء ذلك ردّاً على الدعم التركي للمعارضة السورية، واحتضان مؤتمراتها⁴².

في 21 / 8 / 2011 وجه رئيس النظام السوري "بشار الأسد"، خلال مقابلة تلفزيونية، رسالةً ضمنيةً إلى تركيا قائلاً: "إننا لا نعلم النوايا الحقيقية للأتراك"، ووضع احتمال أن يكون دور تركيا في دعم المعارضة السورية هو نوع من "أخذ دور المرشد أو المعلم أو لاعب الدور على حساب القضية السورية، وهذا موضوع مرفوض رفضاً باتاً من أي مسؤول في أي مكان في العالم بما فيها تركيا". وكانت تركيا على الدوام ترفض الادعاءات الكاذبة للنظام السوري وإعلامه، وتستنكر العمليات الوحشية للنظام بحق الشعب السوري⁴³.

النتائج والتوصيات:

مما تقدم يتضح أنّ العلاقات التركية- السورية مرّت بين عامي 1923 - 2011 بثلاث مراحل رئيسية، هي:
- المرحلة الأولى: وهي أطول مرحلة تاريخية في العلاقات بين الجانبين امتدت بين عامي 1923 - 1998، وشهدت الكثير من التوترات والنزاعات، أدّت فيها القضايا المشتركة "قضية لواء اسكندرون، قضية المياه المشتركة، القضية الكردية" دوراً كبيراً في زيادة حدّة هذه التوترات، وجعلها تصل إلى أعلى درجات التراجع، وهو ما انعكس سلباً على المستويين الداخلي والخارجي لكل بلد. وانتهت هذه المرحلة من العلاقات عام 1998 بتوقيع اتفاق أضنة التاريخي الذي كان نهايةً لهذه المرحلة، وبدايةً لمرحلة جديدة في العلاقات بينهما.

- المرحلة الثانية: الممتدة بين عامي 1998 - 2011، وتُعد هذه المرحلة تاريخية بكل المقاييس، شهدت فيها العلاقات نقلة نوعية غير مسبوقه من مرحلة النزاع إلى مرحلة تعزيز العلاقات وتطويرها على المستويات كافة، حتى وصلت مرحلة التحالف الاستراتيجي، وإقامة علاقات جديدة على أساس المصلحة المشتركة.

- المرحلة الثالثة: أحدثت الثورة السورية التي اندلعت شرارتها مطلع عام 2011 متغيرات جديدة في طبيعة العلاقات التركية- السورية، إذ عادت هذه العلاقات إلى التراجع بسبب تناقض مواقف كل من تركيا والنظام السوري حيال الثورة

⁴² - القدرة. (2013)، 130.

⁴³ - المرجع السابق، 129.

السورية، ففي حين وقفت تركيا إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب السوري ومطالبه العادلة في الحرية والكرامة، قام النظام السوري بقمع الشعب بكل وحشية ودموية، وهذا التناقض بين الطرفين جعل العلاقات تعود إلى ما كانت عليه قبل عام 1998 من التوتر والقطيعة، وما تزال هذه المرحلة مستمرة حتى الآن. ويمكن تلخيص نتائج البحث في هذه القضايا بالتالي:

1- قضية لواء اسكندرون: شكلت العقدة الكبرى في وجه تطوير العلاقات التركية- السورية على مدى عقود، وأدت إلى الكثير من المنازعات التي انعكست بدورها على البلدين وسياساتهما الخارجية بعضهما تجاه بعض.

2- قضية المياه المشتركة: برزت هذه القضية -كما رأينا سابقاً- منذ خروج الدولة العثمانية من الوطن العربي، وتحديد الحدود بين دول المنطقة، وتحول نتيجة ذلك كل من نهري دجلة والفرات إلى نهري دوليين يمران عبر أراضي ثلاث دول "تركيا، سورية، العراق"، وما تزال هذه القضية موضع تجاذب بين الدول الثلاث يتراجع أو يزداد تبعاً للأوضاع الإقليمية في المنطقة.

3- القضية الكردية: شكلت هي الأخرى عقبة رئيسية أمام تطوير العلاقات مدة طويلة، وذلك بسبب الدعم الذي كان يتلقاه حزب العمال الكردستاني وزعيمه "عبد الله أوجلان" من سورية، وما لذلك من أثر عميق في زيادة حدة الخلافات بين تركيا وسورية بسبب الأهمية الخاصة لمسألة الأكراد في تركيا، إلا أنّ اتفاق أضنة خفف كثيراً من وطأة هذا الملف في العلاقات بين تركيا وسورية بعد تراجع سورية عن دعم حزب العمال الكردستاني، وطرد زعيمه أوجلان من الأراضي السورية عام 1998، مما سهل على تركيا لاحقاً اعتقال أوجلان، وطوي صفحة طويلة من النزاع التركي السوري على هذه القضية.

4- الثورة السورية: جاءت الثورة السورية في مرحلة كانت فيها العلاقات التركية-السورية قد بلغت أوجها، لتبدأ معها تلك العلاقات بالتراجع شيئاً فشيئاً حتى توقفت بشكل كامل.

ويمكن تقديم بعض التوصيات بناءً على الأحداث والمتغيرات التي شهدتها العلاقات السورية - التركية فيما يخص العلاقات المستقبلية بين البلدين والملفات المشتركة بينهما، ومن أهم التوصيات:

1- إنّ قيام علاقات تركية- سورية مستقبلية متطورة يجب أن يكون من أولويات السياسة الخارجية للبلدين، ولا بدّ من تجاوز الخلافات التاريخية السابقة بإيجاد حل مناسب يُرضي الطرفين.

- 2- حل المشكلة الكردية على أساس الاعتراف بالحقوق الثقافية والقومية للشعب الكردي شرط أن يتم ذلك ضمن نطاق الوحدة الوطنية لكل دولة.
- 3- العمل بمبدأ التعاون الدولي، والقوانين الدولية في مجال تقاسم المياه، وهذا المبدأ يتطلب من الدول المعنية التعاون فيما بينها لتحقيق ذلك.
- 4- إنَّ حل قضية لواء اسكندرون بشكل نهائي سيفتح أمام البلدين آفاقاً كبيرة لتطوير العلاقات المستقبلية بينهما، مع الأخذ بالنظر أنها لم تعد تلك القضية الحية لدى معظم سكانها العرب، ولم تعد تشكل بالنسبة إليهم تلك المشكلة الكبرى، فقد تعايش معظمهم مع الانتماء لتركيا لغةً وثقافةً وعلاقاتٍ سياسية واجتماعية واقتصادية.
- 5- تمثل تركيا إحدى أكبر دول المنطقة، لذلك فإنَّ قيام علاقات حسن جوار معها هي أكبر قيمة وأكثر نفعاً من الخلاف معها.
- 6- البناء على تقدم العلاقات التي قامت منذ مطلع القرن الجديد، بهدف استمرار تطوير العلاقات المستقبلية، لما لهذه المدة من أهمية كبيرة، إذ انتقلت فيها العلاقات من مرحلة التراجع والقطيعة إلى مرحلة التقدم والتحالف الاستراتيجي.
- 7- إنَّ موقف تركيا المبدئي في ظل الثورة السورية موقف متطور يقوم على احترام حقوق الشعب السوري العادلة، وهو موقف مهم يجب ألا ينساه الشعب السوري، بل عليه العمل على الإفادة من هذا الموقف في تطوير علاقات البلدين حاضراً ومستقبلاً.

* المصادر والمراجع:

- Al-‘Adwān, Ṭāyil Yūsuf. (2013). al-Istirāṭijyah al-iqlīmīyah li-kull min Turkiyā wa-Īrān Naḥwa al-Sharq al-Awsaṭ, Jāmi‘at al-Sharq al-Awsaṭ, Risālat mājistīr.
- Al-Ḍamarī, ‘Imād. (2002). Turkiyā wa-al-Sharq al-Awsaṭ, Markaz al-Quds lil-Dirāsāt al-siyāsīyah.
- Altnyshyk, Malīḥah bnly. (2010). Turkiyā bi-‘uyūn ‘Arabīyah, Markaz al-Sharq lil-Dirāsāt al-iqlīmīyah wa-al-Istirāṭijyah, al-Qāhirah, D. t.



- Al-qudrah, Maḥmūd Khalīl Yūsuf. (2013). Taṭawwur al-‘Alāqāt al-siyāsīyah al-trkyt-ālswryh fī ḍaw’ al-mutaghayyirāt al-iqlīmīyah wa-al-dawīyah 2007-2012, Risālat mājistīr, Jāmi‘at al-Azhar, Ghazzah.
- Al-Majdhūb, Ṭāriq. (1999). al-miyāh wa-mutaḥallabāt al-amn al-mustaqbalī fī al-Duwal al-‘Arabīyah, Ṭ1, al-Riyāḍ, Akādīmīyat Nāyif al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Amnīyah.
- Jmāl, ‘Alī. (1996). Thartharah fawqa al-Furāt "al-nizā‘ ‘alā al-miyāh fī al-Sharq al-Awsaṭ", Ṭ1, Bayrūt, Dār Riyāḍ al-Rayyis.
- Al-‘Ubaydī, Amīrah Ismā‘īl. (2010). ishkālīyāt al-siyāsah al-mā’īyah bayna Sūriyā wa-Turkiyā, Markaz al-Dirāsāt al-iqlīmīyah fī Jāmi‘at al-Mawṣil, Majallat al-Tarbiyah wa-al-‘ilm, al-mujallad 17, al-‘adad 2.
- Al-Jubūrī, Muḥammad ‘Alī Muḥammad Tamīm. (2014). al-mu‘ḍilah al-mā’īyah bayna Turkiyā wa-al-jiwār al-jughrafī al-‘Arabī, Majallat al-mustaqbal al-‘Arabī, al-‘adad 419.
- Alnāyf, Ḥusām. (2013). Liwā’ Iskandarūnah, Dimashq, Wizārat al-Thaqāfah.
- Al-jamīl, syyār. (1997). al-‘Arab wa-al-Atrāk "al-inbi‘āth wa-al-tahdīth min al-‘Uthmanah ilā al-‘Almanah", Ṭ1, Bayrūt, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabī.
- Altliwly, Muḥammad ‘Abd al-‘Āṭī. (2011). al-siyāsah al-khārijīyah al-Turkīyah tujāha Sūriyā 2002-2008, Risālat mājistīr, Ghazzah, Jāmi‘at al-Azhar.
- Dily, Khūrshīd Ḥusayn. (1999). Turkiyā wa-qaḍāyā al-siyāsah al-khārijīyah, Ittiḥād al-Kitāb al-‘Arab.
- Ghazālah, ‘ahd. (2005). Taṭawwur al-‘Alāqāt al-iqtisādīyah bayna Sūriyā wa-duwal al-jiwār, Jam‘iyat al-‘Ulūm al-ijtimā‘īyah wa-al-iqtisādīyah al-Sūriyah, Dimashq.

- Majmū‘ah min al-bāḥithīn. (2002). al-‘Alāqāt al-Dawlīyah fī al-Sharqayn al-Adná wa-al-Awsaṭ, Akādīmīyat al-‘Ulūm al-Rūsīyah, tarjamat Dār al-Musā‘adah al-Sūrīyah, Dimashq.
- Hilāl, Riḍā. (1999). al-Sayf wa-al-Hilāl "Turkiyā min Atātürk ilā Arbakān", ٢1, al-Qāhirah, Dār al-Shurūq.
- Raḍwān, Walīd. (2006). al-‘Alāqāt al-‘Arabīyah al-Turkīyah, ٢1, Bayrūt, Sharikat al-Maṭbū‘āt.
- Rwbns, Fīṭb. (1993). Turkiyā wa-al-Sharq al-Awsaṭ, tarjamat Mīkhā’īl Najm Khūrī, ٢1, Qubruṣ, Dār Qurṭubah.
- Maḥfūd, ‘Aqīl. (2011). al-‘Alāqāt alswryt-al-Turkīyah "al-taḥawwulāt wa-al-rihānāt", al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsāt al-Siyāsāt, al-Dawḥah.
- Maḥfūd, ‘Aqīl. (2011). al-‘Alāqāt alswryt-al-Turkīyah "al-taḥawwulāt wa-al-rihānāt", al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsāt al-Siyāsāt, al-Dawḥah.
- Wakālat al-Anādūl lil-Anbā’ 26/4 / 2011.
- Ṣaḥīfat al-Riyād, al-‘adad 16047, 31 Māyū 2012.
- Al-Jazīrah Nīt, al-Sabt 5/1 / 2013.

- ألتونيشيك، مليحة بنلي. (2010). تركيا بعيون عربية، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، د.ت.
- التلوي، محمد عبد العاطي. (2011). السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 - 2008، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر.
- جمالو، علي. (1996). ثرثرة فوق الفرات "النزاع على المياه في الشرق الأوسط"، ط1، بيروت، دار رياض الرئيس.
- الجميل، سيار. (1997). العرب والأتراك "الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة"، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي.
- الجبوري، محمد علي محمد تميم. (2014). المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 419.
- دلي، خورشيد حسين. (1999). تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب.
- رضوان، وليد. (2006). العلاقات العربية التركية، ط1، بيروت، شركة المطبوعات.
- روبنس، فيليب. (1993). تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط1، قبرص، دار قرطبة.

- العبيدي، أميرة إسماعيل. (2010). إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 2.
- العدوان، طایل يوسف. (2013). الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير.
- غزالة، عهد. (2005). تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، جمعية العلوم الاجتماعية والاقتصادية السورية، دمشق.
- الضميري، عماد. (2002). تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية.
- القدرة، محمود خليل يوسف. (2013). تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007 - 2012، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- المجذوب، طارق. (1999). المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، ط1، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محفوض، عقيل. (2011). العلاقات السورية- التركية "التحولات والرهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- مجموعة من الباحثين. (2002). العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم الروسية، ترجمة دار المساعدة السورية، دمشق.
- النايف، حسام. (2013). لواء اسكندرون، دمشق، وزارة الثقافة.
- هلال، رضا. (1999). السيف والهلال "تركيا من أتاتورك إلى أربكان"، ط1، القاهرة، دار الشروق.
- وكالة الأناضول للأخبار 26 / 4 / 2011.
- صحيفة الرياض، العدد 16047 ، 31 مايو 2012.
- الجزيرة نت، السبت 5 / 1 / 2013.